

أوساط الأعمال اللبنانية في مأزق استفحال شحة الدولار

تصاعد الشكوك بشأن قدرة المركزي على لجم الأزمة



أثار نقص السيولة النقدية وخاصة الدولار في السوق اللبنانية مخاوف أوساط الأعمال من تفاقم الأزمة بشكل أكبر في الفترة المقبلة، في ظل القيود المفروضة على عمليات السحب من البنوك خشية الانزلاق في منحدر تاكل احتياطات المركزي، والتي أجبرت بعض الشركات على إيقاف نشاطها مؤقتاً.

بيروت - يختزل النقص الحاد في السيولة النقدية من الدولار جبل الأزمات والتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني رغم التدابير الطارئة للبنك المركزي للحيلولة دون استفحال الأزمة في النظام المصرفي.

ودفع شح الدولار في السوق الرسمية الكثير من الشركات وخاصة العاملة في قطاع المحروقات إلى التوقف عن النشاط بشكل اضطراري هذا الأسبوع.

ونسبت وكالة رويترز لفادي ابوشقرة، المتحدث باسم موزعي الوقود، والذي قاد إضراباً بيوم واحد الخميس الماضي "لا نريد أفعال أزمة.. القطاع ينزف".

وأضاف "يدفع لنا الزبائن بالليرة اللبنانية، لكننا نريد الدولارات لنضع للمستهلكين. من أين نحصل على الدولارات إذا كانت البنوك لا تعطينا".

ورغم ذلك، قال ثلاثة مصرفيين اتصلت بهم رويترز، إن هناك حداً أقصى للدولارات التي يستطيعون بيعها مقابل الليرة.

وقال مصرفي بارز، طلب عدم الكشف عن هويته حتى يتحدث بحرية، "يعطي البنك المركزي حصة يومية من الدولارات لكل بنك لكن الناس يطلبون من البنوك دولارات تزيد عن تلك الحصص".

وأوضح أنها "المرحلة الأولى في تاريخ القضاة المصرفي اللبناني التي لا تتم فيها تلبية الطلب على الدولار في السوق بهذه الطريقة".

وقالت المصادر المصرفية إنه لا توجد مشكلة في السحب من حسابات الودائع بالدولار أو الليرة.

وقالت مصرفية، طلبت عدم الكشف عن هويتها لأنها ليست مخولة بالحديث عن أنشطة المصرف اللبناني التي لا تتم في شح الدولار، وإنما في الطلب المرتفع.

وقالت مصادر في سبع شركات استيراد اتصلت بها رويترز، طلبت عدم الكشف عن أسمائها خشية تضرر أنشطة أعمالها جراء الحديث علانية، إنها تجد صعوبة أو مزيداً من التكلفة في الحصول على الدولار.

وقال مستورد جلود إن البنوك تستغرق أياماً لتحويل الشيكات بالليرة إلى دولارات، "وفي بعض الأحيان يقولون لنا أسفين، لا نستطيع تغييرها". ويبدو أن القيود المالية هي أحد الأسباب الرئيسية لأزمة شح السيولة،



علي حسن خليل
لا يوجد الكثير من السيولة من العملات الأجنبية بأيدي الناس

الشلل يضرب أوصال الأنشطة الاقتصادية

المطلوب من الليرة اللبنانية مقابل الدولار بشكل أعلى من هوامش الربح المحددة من مصرف لبنان المركزي. وقال مالك شركة لبنانية للملابس إنه توقف عن استيراد خامات هذا الصيف ويعتمد الآن على مصادر إمداد محلية، ملقياً باللوم على ضعف الطلب وقلة تحويل العملة المحلية إلى الدولار في البنوك لتلبية الحاجة إلى العملة الصعبة.

تراكم العجز أثر على الاستهلاك وزاد الركود الاقتصادي. ورغم ذلك كله، تصر السلطات على أنها قادرة على الالتزام بسداد جميع ديون البلاد بكافة العملات. وأكد خليل أن "لبنان ملتزم بسداد التزاماته وهو يقوم بذلك بالعملات كافة، ولم يتأخر يوماً عن أداء التزاماتنا ولو ساعة واحدة".

وفي العام الماضي، تعهدت دول أجنبية ومانحون بتقديم 11 مليار دولار إلى برنامج للاستثمار في البنية التحتية اللبنانية مدته 12 عاماً، بشرط أن تنفذ الحكومة إصلاحات. وقالت نهيبة جويما المحللة المختصة بشؤون لبنان لدى ستاندر أند بورز "ربط العملة ربما يصبح على المحك إذا لم نر التزاماً سياسياً قوياً وتنفيذاً للإصلاحات التي أعلن عنها والتي قد يجري دعمها بصف بعض أموال المانحين".

والدولار والليرة عملتان متداولتان بشكل قانوني في لبنان، وهو مستورد صاف للسلم مع حاجة دائمة للدولارات لتمويل العجز التجاري والحكومي. ومع زيادة الطلب على الدولار ترفع بعض شركات الصرافة المبلغ

إلى نحو 15 بالمائة من أعلى مستوى لها على الإطلاق الذي سجلته في مايو من العام الماضي، إلى 38.7 مليار دولار في منتصف سبتمبر الحالي.

وقال البنك المركزي إنه تلقى 1.4 مليار دولار في أواخر أغسطس من مودعين من القطاع الخاص. وفي انعكاس لضغوط متزايدة على المالية العامة للبنان، خفضت وكالة فيتش مؤخراً تصنيفها للدين السيادي للبلاد إلى عالي المخاطر، بينما أبقّت ستاندر أند بورز غلوبال تصنيفها الائتماني عند بي/بي سالب، لكنها حذرت من احتمال

خفضه، قائلة إنها تعتبر أن احتياطات النقد الأجنبي كافية لخدمة دين الحكومة "في الأجل القصير".

وقال وزير المالية الأريعاء المخاضف من انجرار البلاد إلى حافة الإفلاس مع تسجيل مستويات صادمة للنمو واحتمال اللجوء مرة أخرى إلى الاستدانة من الأسواق الدولية.

وقال حينها إن "النمو عاد إلى الصفر إن لم يكن سلبياً، وهذا ما زاد الضغط على مصرف لبنان المركزي بتأمين العملات الصعبة، فضلاً عن أن

فالبيرة مربوطة عند مستواها الحالي مقابل الدولار الأميركي منذ أكثر من عقدين. وتعهدت الحكومة مراراً بالإبقاء عليها كما هي لأنها تريد تجنب خفض لقيمة العملة قد يلحق ضرراً بمدخرات الناس والقدرة على الإنفاق.

وقام سلامة، الذي يشغل منصب حاكم مصرف لبنان منذ نحو ربع قرن، بتعزيز الاحتياطات منذ عام 2016 من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها اجتذاب تدفقات بأسعار فائدة مرتفعة على الودائع الكبيرة الطويلة الأجل. لكن ذلك امتص سيولة من البنوك.

وسط نمو اقتصادي متدن وعدم استقرار سياسي، تباطأت المصادر التقليدية للنقد الأجنبي ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج. وهبطت الاحتياطات الأجنبية للمصرف المركزي، بما في ذلك الذهب،

والتقليدية للنقد الأجنبي ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج. وهبطت الاحتياطات الأجنبية للمصرف المركزي، بما في ذلك الذهب،

فالبيرة مربوطة عند مستواها الحالي مقابل الدولار الأميركي منذ أكثر من عقدين. وتعهدت الحكومة مراراً بالإبقاء عليها كما هي لأنها تريد تجنب خفض لقيمة العملة قد يلحق ضرراً بمدخرات الناس والقدرة على الإنفاق.

وقام سلامة، الذي يشغل منصب حاكم مصرف لبنان منذ نحو ربع قرن، بتعزيز الاحتياطات منذ عام 2016 من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها اجتذاب تدفقات بأسعار فائدة مرتفعة على الودائع الكبيرة الطويلة الأجل. لكن ذلك امتص سيولة من البنوك.

وسط نمو اقتصادي متدن وعدم استقرار سياسي، تباطأت المصادر التقليدية للنقد الأجنبي ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج. وهبطت الاحتياطات الأجنبية للمصرف المركزي، بما في ذلك الذهب،

وسط نمو اقتصادي متدن وعدم استقرار سياسي، تباطأت المصادر التقليدية للنقد الأجنبي ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج. وهبطت الاحتياطات الأجنبية للمصرف المركزي، بما في ذلك الذهب،

وسط نمو اقتصادي متدن وعدم استقرار سياسي، تباطأت المصادر التقليدية للنقد الأجنبي ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج. وهبطت الاحتياطات الأجنبية للمصرف المركزي، بما في ذلك الذهب،

وانطلقت وزارة العمل مطلع سبتمبر الماضي في مرحلة تنفيذ خطط الحكومة القاضية بتوطين الوظائف السعوديين في 12 نشاطاً على ثلاث مراحل سيتم الانتهاء منها بنهاية العام الحالي. وبدأت الوزارة بأربعة قطاعات في قطاع التجزئة ثم الحققت الخطوة 5 قطاعات أخرى في يناير الماضي تشمل توطين المهن في أنشطة الأجهزة والمعدات الطبية ومواد الإعمار والبناء ومحلات قطع غيار السيارات ومحلات الحلويات، إضافة إلى متاجر السجاد بجميع أنواعه.

وسبق أن قامت الوزارة باتخاذ خطوة مشابهة قبل ذلك عندما قررت قصر العمل بمهنتي بيع وصيانة الجوال على المواطنين وفرضت عقوبات بحق أرباب العمل المخالفين.

ويتوقع المسؤولون أن يولد توطين الوظائف في المراكز التجارية قرابة مئتي ألف فرصة عمل للمواطنين سنوياً في القطاع الخاص ولغاية 2020.

ووضعت السعودية حيز التنفيذ سلسلة تدابير تقشفية بسبب مواجهاتها لعجز في الموازنة للعام السادس على التوالي، تضم تعليق الدعم على الوقود والكهرباء وفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 بالمائة.

ويهدف توطين السعوديين في العديد من القطاعات التي كانت طيلة عقود حكراً على العمالة الوافدة.

والتزم الجهات المعنية بتطبيق القرار على كل شركة محلية توظف أجانب أكثر من السعوديين دفع 400 ريال إضافي (106.6 دولار) على كل موظف منذ العام الماضي ليتضاعف المبلغ مع بداية العام الجاري.



لا مكان للوافدين بعد اليوم

وتسبب هذا التباطؤ بإغلاق العديد من المؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى فقدان الآلاف من العاملين في الشركات الكبرى لتصريحاتهم بالعمل.

ومع ذلك، ترجع جدوى للاستثمار مغادرة العاملين الأجانب لفرض ضرائب تستهدفهم بشكل خاص منذ يناير 2018. وفرضت السلطات منذ شهر يوليو 2017 رسوماً سنوية على الأجانب

وهدف توطين السعوديين في العديد من القطاعات التي كانت طيلة عقود حكراً على العمالة الوافدة.

والتزم الجهات المعنية بتطبيق القرار على كل شركة محلية توظف أجانب أكثر من السعوديين دفع 400 ريال إضافي (106.6 دولار) على كل موظف منذ العام الماضي ليتضاعف المبلغ مع بداية العام الجاري.

ويتوقع المسؤولون أن يولد توطين الوظائف في المراكز التجارية قرابة مئتي ألف فرصة عمل للمواطنين سنوياً في القطاع الخاص ولغاية 2020.

ووضعت السعودية حيز التنفيذ سلسلة تدابير تقشفية بسبب مواجهاتها لعجز في الموازنة للعام السادس على التوالي، تضم تعليق الدعم على الوقود والكهرباء وفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 بالمائة.

وهدف توطين السعوديين في العديد من القطاعات التي كانت طيلة عقود حكراً على العمالة الوافدة.

والتزم الجهات المعنية بتطبيق القرار على كل شركة محلية توظف أجانب أكثر من السعوديين دفع 400 ريال إضافي (106.6 دولار) على كل موظف منذ العام الماضي ليتضاعف المبلغ مع بداية العام الجاري.

ويتوقع المسؤولون أن يولد توطين الوظائف في المراكز التجارية قرابة مئتي ألف فرصة عمل للمواطنين سنوياً في القطاع الخاص ولغاية 2020.

ووضعت السعودية حيز التنفيذ سلسلة تدابير تقشفية بسبب مواجهاتها لعجز في الموازنة للعام السادس على التوالي، تضم تعليق الدعم على الوقود والكهرباء وفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 بالمائة.

ويتوقع المسؤولون أن يولد توطين الوظائف في المراكز التجارية قرابة مئتي ألف فرصة عمل للمواطنين سنوياً في القطاع الخاص ولغاية 2020.

ووضعت السعودية حيز التنفيذ سلسلة تدابير تقشفية بسبب مواجهاتها لعجز في الموازنة للعام السادس على التوالي، تضم تعليق الدعم على الوقود والكهرباء وفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 بالمائة.

تؤكد آخر المؤشرات مدى اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي في السعودية على واقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعدية على تشغيلهم، إضافة إلى التدابير الحكومية التقشفية، وهو ما جعل أعدادهم تنخفض بقرابة مليون وألف خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد العاملين الأجانب في القطاعين العام والخاص من نحو 8.55 مليون في عام 2016 إلى 6.66 مليون بنهاية يونيو الماضي.

12.3 بالمائة معدل البطالة بين السعوديين بنهاية النصف الأول من عام 2019

وفي المقابل، وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد العاملين في قطاع الخدمة المنزلية والسائقين الخاصين بنسبة 33 بالمائة، ليصل عددهم إلى 3.1 مليون شخص، في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 33.54 مليون نسمة، تلغظ أجانب. وتمثل الخطوة نقلة نوعية في إطار إصلاحات سوق العمل في السعودية التي كان يعمل بها نحو عشرة ملايين